التقرير السنوي لمصرف لبنان للعام ٢٠٢٢

التقرير السنوي لمصرف لبنان للعام ٢٠٢٢

قائمة المحتويات:

القسم الأول: الوضع الاقتصادي العام. ٢
القسم الثاني: الإطار التنفيذي للسياسة النقدية - الأهداف والأدوات والآليات ٥
القسم الثالث: الإطار التنظيمي للسياسة النقدية ١٠
القسم الرابع: إصدار النقد ١٧
القسم الخامس: قائمة المركز المالي ١٨

القسم الأول: الوضع الاقتصادي العام.

تضمّن **المشهد الاقتصادي العالمي** خلال العام ٢٠٢٢ عدداً من التحديات المثيرة للاضطرابات والمثقلة بالأعباء. وشملت هذه التحديات ارتفاع معدّلات التضخم إلى مستويات لم يشهدها العالم على مدى عدّة عقود، وتشديد الأوضاع المالية في معظم الأقاليم، والحرب الروسية-الأوكرانية، واستمرار ذيول جائحة كورونا. وقد انعكست المعركة العالمية ضد التضخم، والحرب الروسية-الأوكرانية مع ما رافقها من اضطرابات في سلاسل الإمداد واختلالات في أسواق الطاقة والغذاء، وعودة ظهور جائحة كورونا في الصين انخفاضاً في نمو الاقتصاد العالمي خلال العام ٢٠٢٢، ليحقّق نموّاً بنسبةٍ قدرها ٣,٤ بالمئة مقارنةً بـ ٥,٩ بالمئة للعام ٢٠٢١. إلى ذلك، ارتفع معدل التضخم الكلي العالمي خلال العام ٢٠٢٢ حوالي الضعف مسجّلاً ٨,٧ بالمئة، مقارنةً بـ ٤,٧ بالمئة للعام ٢٠٢١. وفي حين أن ميزان المخاطرخلال العام ٢٠٢٢ مائل إلى الجانب السلبي في ظلّ واقع الركود التضخمي السائد، خفتت درجة المخاطر في الربع الأخير من العام، حيث سجّلت الاقتصادات المتقدمة والناشئة انخفاضاً في معدلات التضخم الكلي وأظهرت مؤشرات لتحقيق دفعةٍ أقوى من الطلب المكبوت.

على صعيد السياسة النقدية العالمية، انكبّت المصارف المركزية في الاقتصادات المتقدمة على التصدي لارتفاع التضخم المزمن، حيث سارعت إلى رفع أسعار الفائدة الأساسية الإسمية. وقد سجّل هذا الارتفاع مستوى أعلى لدى الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة ب ٤,٢٥ نقاط خلال العام ٢٠٢٢، مقارنة بالبنك المركزي الأوروبي (٢,٨ نقاط) والمصرف المركزي الصيني (٠,١٥ نقطة). وقد أفضت السرعة في تشديد السياسة النقدية بشكل متزامن إلى تكبد خسائر فادحة في الأصول طويلة الأجل ذات الدخل الثابت، وأدت إلى رفع تكاليف التمويل. بالتالي، يترتب على التشديد الحاد للأوضاع المالية العالمية، في إطار "تجنب المخاطر"، تأثير كبير على أوضاع الائتمان والموارد العامة سيّما

في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويُتوقّع أن يسبّب ذلك خروج تدفقات رأسمالية كبيرة، وحدوث ارتفاع في علاوات المخاطر، وارتفاع سعر الدولار في ظل الاندفاع نحو الأمان، وهبوط النشاط الاقتصادي العالمي وسط أجواء تراجع الثقة وانخفاض إنفاق الأسر واستثماراتها. في ظلّ هذا الواقع من حالة عدم اليقين والهشاشة المتنامية، ازدادت صعوبة المفاضلة بين السياسات اللازمة لمواجهة أزمة تكلفة المعيشة. لذلك، تبرز الحاجة لتحقيق توازنٍ دقيق، حيث أن التساهل أو الإفراط في التشديد يؤديان كلاهما إلى عدة مخاطر.

لقد انخفضت القيمة الإسمية لإجمالي الدين العالمي خلال العام ٢٠٢٢ بنحو ٤ مليارات دولار أميركي، لتلامس حدود ٣٠٠ تريليون دولار في نهاية العام. بموازاة ذلك، انخفضت نسبة الدين إلى الناتج الإجمالي العالمي للعام ٢٠٢٢ بفعل عوامل النمو والتضخم المتفاقم، إلا أنها ما تزال أعلى من مستويات ما قبل الوباء. هذا وبلغت ديون الأسواق الناشئة رقماً قياسياً جديداً مقداره ٩٨ تريليون دولار أميركي في نهاية العام ٢٠٢٢، مع ارتفاع تكاليف الاقتراض وتنامي احتياجات الاقتراض. في حين ارتفع عبء الدين العام الخارجي للعديد من البلدان النامية بسبب الخسائر الحادة في العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

في ما خصّ التدفقات الرأسمالية، شهد النصف الأول من العام ٢٠٢٢ تدفقات قوية إلى الخارج، حيث سجّلت اقتصادات الدول الناشئة تدفقات خارجة تراكمية للمحافظ المالية قيمتها حوالي ١٥٠ مليار دولار أمريكي في الفترة الممتدة من شباط إلى تموز ٢٠٢٢، حيث سجّل إجمالي التدفقات حاصلاً إجمالياً صافياً قيمته حوالي -٤٥ مليار دولار أميركي، واستحوذت الصين على حصة كبيرة منها. في حين عاد وسجّل إجمالي التدفقات حاصلاً إجمالياً صافياً قيمته حوالي ١٣ مليار دولار أميركي خلال الأشهر المتبقية من العام. ويُقدّر الإجمالي الصافي لتدفقات ديون المحافظ المالية في الأسواق الناشئة (باستثناء الصين) خلال العام ٢٠٢٢ بحوالي ١١٥ مليار دولار أميركي، بينما تُقدّر تدفقات الأسهم (باستثناء الصين) بحوالي -١٠ مليارات دولار أميركي كحاصل إجمالي صافي.

إن التعاون المتعدّد الأطراف يمكن أن يحمي المكاسب الاقتصادية المحققة عن طريق التكامل الاقتصادي. فدرء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي العالمي يبدأ بمواصلة السياسة النقدية العمل على استعادة استقرار الأسعار، حيث يشكل التشديد النقدي القوي ضرورة لتجنب انفلات التضخم عن الركيزة المستهدفة بسبب توقعات الأجور والأسعار. بموازاة ذلك، تتمثل أولوية سياسة المالية العامة في حماية الفئات الضعيفة بتقديم دعم موجّه لتخفيف العبء من أزمة غلاء المعيشة التي انعكست آثارها في مختلف أنحاء العالم. ولا بد من تحسين أطر تسوية الديون لمعالجة حالة المديونية الحكومية المتزايدة بسبب انخفاض النمو وارتفاع تكاليف الاقتراض. وفي ظل تضييق الأوضاع المالية، ينبغي الاستمرار في انتهاج سياسات السلامة الاحترازية الكلية للحماية من المخاطر النظامية. كذلك يمكن تخفيف النقص في الإمدادات من خال الإصلاحات الهيكلية المكثفة الرامية إلى تحسين الإنتاجية والقدرات الاقتصادية، ومن ثم دعم السياسة النقدية في مكافحتها للتضخم. كما تحقق السياسات الهادفة

إلى تسريع مسار التحول إلى الطاقة الخضراء مردوداً طويل المدى على أمن إمدادات الطاقة وتكاليف تغيّر المناخ المستمر.

على **الصعيد الإقليمي العربي**، تأثرت الدول العربية كغيرها من دول العالم بالتطوّرات السلبية التي أصابت الاقتصاد العالمي خلال العام ٢٠٢٢. وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ارتفاعاً في معدّل النمو مسجّلاً نسبة ٥,٦ بالمئة خلال العام ٢٠٢٢، مقارنةً بمعدّل النمو للعام ٢٠٢١ الذي بلغت نسبته ٣,٢ بالمئة. ويعود هذا الارتفاع إلى عدة عوامل، أهمّها: تحسّن مستويات الطلب العالمي، وارتفاع معدلات نمو قطاعي النفط والغاز، واستمرار الدول العربية في تبني حزم التحفيز لدعم الاقتصاد، والتي تجاوزت قيمتها ٤٠٠ مليار دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، إضافةً إلى تنفيذ العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي والاستراتيجيات المستقبلية. في هذا الإطار، استفادت الدول العربية المصدرة للنفط (التي تسهم بنحو ٧٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية) بشكلٍ خاص من الأسعار المعتدلة للنفط، في حين تواجه الدول العربية المستوردة للنفط تحديات تتعلق بارتفاع مستويات العجوزات الداخلية والخارجية ومحدودية مستويات قدرتها على تعزيز الإنفاق الداعم للنمو في ظل ارتفاع مستويات الإنفاق والاقتراض، والذي زاد من حدّتها الانعكاسات الأخيرة للتطورات العالمية. إلا أنه من المتوقع أن يتراجع معدل نمو الاقتصادات العربية في العام ٢٠٢٣ ليسجل نحو ٣,٤ بالمئة، نتيجة عدد من العوامل المعارضة، فمقابل استقرار أسعار النفط والغاز عند مستويات معتدلة، تشهد أسعار السلع الأساسية بما فيها المنتجات الزراعية تراجعاً، بالتوازي مع تشديد السياسات النقدية، وما يرافق ذلك من ضغط على النشاطات الاقتصادية. وتبدو الدول العربية التي تبنت برامج إصلاح اقتصادي ورؤى واستراتيجيات أقدر على مواجهة التحديات، حيث تركّزت هذه الإجراءات على تنويع الاقتصاد، وإصلاح بيئات الأعمال، وتشجيع دور القطاع الخاص، ودعم رأس المال البشري. في ما عنى الواقع التضخمي العربي، فقد انعكست الأزمة التضخمية العالمية اشتداداً في الضغوطات التضخمية على المستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠٢٢، إذ ارتفع معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة ليصل إلى نحو ١١,٧ بالمئة، باستثناء الدول التي تواجه ضغوطاً تضخمية كبيرة (السودان وسوريا ولبنان)، مقارنةً بـ ٥,٧ بالمئة خلال العام ٢٠٢١.

في مجال السياسة النقدية، انعكست توجّهات المصارف المركزية العالمية، سيما البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي، بتسريع وتيرة تقييد السياسات النقدية لامتصاص الضغوط التضخمية عن طريق رفع أسعار الفائدة على توجهات السياسات النقدية في الدول العربية، حيث قامت هذه الأخيرة بمواكبة التغيّرات عن طريق رفع أسعار الفائدة بما يتراوح بين ٢,٥ بالمئة و١٦,٢٥ نقطة مئوية بما يتماشى مع خصوصيات كل دولة بالنسبة لطبيعة أنظمة الصرف ومرونة النظام المالي من جهة، ومستوى مديونية الحكومات والقطاع الخاص والأفراد وقوة عوامل الطلب الداخلي والخارجي من جهة أخرى. إلى ذلك، كان لرفع أسعار الفائدة تأثير محدود على الدول العربية المصدرة للنفط بسبب ارتفاع أسعار النفط التي تدعم السيولة وتعزز ثقة المستثمرين والمستهلكين. فيما يواجه عدد من الدول العربية المستوردة للنفط، سيما التي تتبنى سياسة أسعار صرف مرنة، تحدّيات في ظلّ الضغوطات التي تفرضها تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، خاصة بالنسبة للدول

التي لديها مستويات مرتفعة من عجوزات الحسابات الجارية ومعدّلات عالية للمديونية الخارجية للحد من تبعات خروج رؤوس الأموال الأجنبية. بالتالي فإن تائج إجراءات تشديد السياسة النقدية في الدول العربية تبدو متباينة نسبياً، ففي الوقت الذي تمكنت بعض الدول العربية من إحكام سيطرتها على معدلات التضخم (مثل حالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، لا تزال دول أخرى تكافح لتحقيق ذات الهدف.

على صعيد السياسة المالية، انخفض العجز في الموازنة العامة المجمّعة للدول العربية في العام ٢٠٢٢ ليبلغ ٢,١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٦,٧ بالمئة في العام ٢٠٢١. ويُعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمية والإقليمية والمحلية مما سبّب انخفاضاً في النفقات العامة، بالإضافة إلى مجموعة من الإصلاحات على جانب الإنفاق والإيرادات العامة، فضلًا عن تنويع مصادر الإيرادات العامة. وفي حين تبدو خيارات السياسة النقدية محدودة في العديد من الدول العربية في ضوء التطورات الدولية والمحلية، يمكن أن تلعب السياسة المالية دوراً مهماً في تحجيم الأثر الانكماشي للسياسة النقدية المتشددة في الدول التي تملك حيّزاً مالياً. أما الدول ذات الحيّز المالي المحدود، فإن تعزيز هذا الحيّز يكمن في تعزيز الإيرادات وتطوير إدارة الدين العام، بما يسمح بدعم الفئات الهشة من المجتمع والاستمرار في الإنفاق الرأسمالي وتعزيز الثقة باستدامة الدين. في ما عنى القطاع الخارجي، شهد الحساب الجاري على مستوى الدول العربية كمجموعة خلال العام ٢٠٢٢ فائضاً يقدّر بقيمة ٣٨٣,٤ مليار دولار أميركي مقارنةً بالفائض الذي سجّله خلال العام ٢٠٢١ بقيمة ١٢٧ مليار دولار أميركي. ومن المتوقّع أن يسجّل الحساب الجاري على مستوى الدول العربية كمجموعة فائضاً متوقّعاً بقيمة ٢٠٦,٤ مليار دولار أميركي خلال العام ٢٠٢٣.

على **الصعيد المحلي**، واجه الاقتصاد اللبناني للسنة الثالثة على التوالي ظروفاً ضاغطة ناتجة عن الأزمة المتعدّدة الأبعاد التي يمرّ بها، لتضاف إلى الضغوط والصعوبات المستمرّة منذ أحد عشر عاماً بسبب الاضطرابات الإقليمية من جهة، وبشكلٍ خاص ما يتعلّق منها بتداعيات الأزمة السورية ومخاطرها، والصعوبات التي تعتري المالية العامة من حيث العجز في الموازنة وتفاقم الدين العام وخدمته من جهة أخرى. وتتمثّل الأزمة المستجدة بالعامل المالي-النقدي التضخمي المحلّي والخلل في ميزان المدفوعات، والعامل المتعلّق بأزمة الطاقة المحلّية من محروقات وكهرباء وآثارها الاقتصادية العامة، والعامل المرتبط بأزمة الركود التضخمي العالمية وما نتج عنها من اضطرابات في سلاسل الإمداد واختلالات في أسواق الطاقة والغذاء. وقد انعكس هذا الواقع في ما سجّلته المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في مجالات التجارة الخارجية والسياحة والاستثمار والاستهلاك والإنفاق الحكومي من تراجعٍ حاد منذ العام ٢٠٢٠، بالتزامن مع ارتفاع غير مسبوق في الأسعار.

إلا أن الاقتصاد الكلي سجّل تحسّناً نسبياً في النمو الحقيقي مقارنةً بالعام ٢٠٢١، منتقلاً من نسبةٍ سلبية إلى نسبةٍ إيجابية تقدّر ب ٢ بالمئة، ممّا أوصل الناتج المحلّي الإجمالي إلى مستوى يقدّر بـ /٧٠٠ ٦١٦/ مليار ليرة لبنانية حسب تقديرات مصرف لبنان. وقد جاء هذا التحسن نتيجةً للموسم السياحي المزدهر الذي شهده الاقتصاد اللبناني، بالإضافة إلى التدفقات الكبيرة للتحويلات المالية. أما معدل

التضخم السنوي فقد بلغ ١٧١,٢ بالمئة مقارنةً بـ ١٥٤,٨ بالمئة للعام ٢٠٢١. وبلغ عجز الميزان التجاري حوالي ١٥,٦ مليار دولار أميركي في العام ٢٠٢٢، ما نسبته ١٨,٣ بالمئة، مقارنة بحوالي ٩,٨ مليار دولار أميركي في العام ٢٠٢١، مسجّلاً ارتفاعاً بنسبة ٥٩,٥ بالمئة مقارنةً بارتفاعٍ بنسبة ٢٥,٦ بالمئة في العام السابق. وقد نتج هذا التطور عن ارتفاع الواردات بنسبة ٣٩,٧ بالمئة وانخفاض الصادرات بنسبة ١٠,٢ بالمئة خلال العام ٢٠٢٢ لتبلغا حوالي ١٩,١ مليار دولار أميركي وحوالي ٣,٥ مليار دولار أميركي على التوالي.

على المستوى النقدي، انعكس النقص الكبير في الدولار الأميركي انخفاضاً حاداً في قيمة العملة المحلية، حيث بلغ سـعر الصرف في السوق الموازي /٤٢ ٠٠٠/ ليرة لبنانية مقابل الدولار الأميركي في كانون الأول ٢٠٢٢، بما يشكّل خسارة ٣٥ بالمئة خلال العام ٢٠٢٢. إلى ذلك استمرّ مصرف لبنان بالحفاظ على السعر الرسمي البالغ /١ ٥٠٧,٥/ ليرة لبنانية مقابل الدولار الأميركي في المعاملات المصرفية واستيراد السلع الأساسية مثل الأدوية والقمح، باستثناء الوقود الذي توقّف دعمه في تشرين الأول ٢٠٢٢، بينما أجاز السحب من الحسابات المصرفية بمعدّل /٨ ٠٠٠/ ليرة لبنانية للدولار الأميركي. ونتيجة لذلك، تراجعت أصول مصرف لبنان بالعملات الأجنبية (باستثناء الذهب) بنسبة ١٥,٧ بالمئة من ١٧,٨ مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول ٢٠٢١ إلى ١٥ مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مقارنةً بـ ٣٨ مليار دولار أميركي قبل اندلاع الأزمة. أما احتياطي الذهب، فقد بلغت قيمته حوالي ١٦,٧ مليار دولار أميركي في نهاية العام ٢٠٢٢. وفي إطار سعيه لتوحيد الأسعار المتعددة للصرف، أعلن مصرف لبنان في تشرين الثاني ٢٠٢٢ عن اعتماد سعر صرف جديد مقابل الدولار الأميركي ابتداءً من الأول من شهر شباط ٢٠٢٣. وسوف يتم تطبيق هذا السعر الجديد في جميع المعاملات المصرفية، بما في ذلك عمليات السحب من الحسابات المصرفية بالعملات الأجنبية في إطار تعميمي مصرف لبنان ١٥١ و١٥٨، بدلاً من الأسعار المعتمدة سابقاً أي /٨ ٠٠٠/ ليرة لبنانية و/١٢ ٠٠٠/ ليرة لبنانية على التوالي. وقد استمرّت المصارف في تطبيق ضوابط صارمة على رأس المال بسبب افتقارها للعملات الأجنبية الكافية لسداد أموال المودعين. وقد تمّ تنفيذ معظم المعاملات التجارية نقداً وليس عن طريق الشيكات أو التحويلات المصرفية أو بطاقات الائتمان.

على صعيد الدين العام، ووفقاً لأرقام وزارة المالية بلغ مجموع الدين العام الصافي /١٢٧ ٠٣٩/ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ٢٠٢٢ منخفضاً ٣,٨ بالمئة، حيث بلغ الدين العام المحلي الصافي /٠٨٨ ٦٣/ مليار ليرة لبنانية منخفضاً ١٢,٦ بالمئة، فيما بلغ الدين العام الخارجي /٣٣٧ ٤١/ مليون دولار أميركي في نهاية العام ٢٠٢٢، مقارنةً بـ /٥١٥,٤ ٣٨/ مليون دولار أميركي في نهاية العام ٢٠٢١، أي بزيادة ٧,٣ بالمئة.

في مقابل هذا المشهد الاقتصادي والمالي المتعثّر، سعى مصرف لبنان إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتمكين الاقتصاد اللبناني من الصمود. في سبيل ذلك، عمل المركزي للحفاظ على التوازن ما بين حماية استقرار النظام المالي بأكمله من المخاطر النظامية من خلال سياسته التنظيمية في التحوّط

الكلي من ناحية، وتقليص الآثار السلبية على الإنتاج والاستقرار النقدي واستقرار الأسعار من خلال السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية، سيما لجهة دعم سعر الصرف بناءً على طلب الحكومة، من ناحية أخرى.

القسم الثاني: الإطار التنفيذي للسياسة النقدية ـ الأهداف والأدوات والآليات.

في الإطار التنفيذي للسياسة النقدية، سعى مصرف لبنان إلى تحقيق **الأهداف** التالية: تخفيف أعباء الصدمات المتتالية على الشركات والأفراد من خلال الحفاظ على سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي والاستقرار النسبي لنسبة الفائدة، وحماية أموال المودعين في المصارف اللبنانية، وتأمين استقرار القطاعين المالي والمصرفي من خلال تعزيز أوضاع المصارف من حيث توفير السيولة ومتطلبات رأس المال، وتطوير الأسواق المالية وتعزيز أنظمة الدفع وعمليات تحويل الأموال وإدارة السيولة والحد من التضخم والمساهمة في إدارة الدين العام.

في هذا السياق، حافظ **القطاع المصرفي** على وضعية جيّدة بالرغم من الضغوط التي أعاقت مساره العام وتقدّمه مما انعكس تراجعاً في العديد من المؤشّرات. إذ انخفض إجمالي موجودات المصارف إلى نحو ١٦٩ مليار دولار أميركي[١] في نهاية العام ٢٠٢٢ (ما يوازي /٨٥٣ ٢٥٤/ مليار ليرة لبنانية)، مقابل ١٧٥ مليار دولار أميركي في نهاية العام ٢٠٢١، وهو ما يمثّل تدنّياً في إجمالي النشاط المصرفي بنسبة ٣,٤ بالمئة من حيث الودائع والتسليفات، مقارنةً بتراجع نسبته ٦,٩ بالمئة في العام ٢٠٢١. في هذا المجال، تقلّصت ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم لدى القطاع المصرفي بنسبة ٣,٢ بالمئة سنوياً مقارنةً بتراجع نسبته ٧,٨ بالمئة في العام ٢٠٢١، لتبلغ ما يوازي /١٩٦ ٠١٩,٨/ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ٢٠٢٢. في موازاة ذلك، سجل النشاط الإقراضي للقطاع الخاص تراجعاً سنوياً بنحو ٢٧,٧ بالمئة في العام ٢٠٢٢ مقارنةً بـ ٢٣ بالمئة في العام ٢٠٢١، مع بلوغ التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص (غير المالي) حوالي ٢١,٥ مليار دولار أميركي في نهاية العام ٢٠٢٢، مقابل ١١,٨ مليار دولار أميركي إلى القطاع العام. هذا وشكّلت التسليفات إلى القطاع الخاص نسبة ١٦,٥ بالمئة من إجمالي الودائع في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مقارنةً بـ ٢٠,٩ بالمئة في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. كما ارتفعت كتلة النقد المتداول بالليرة اللبنانية بنسبة ٧٥ بالمئة في نهاية العام ٢٠٢٢ مقارنةً بـ ٤٨ بالمئة في نهاية العام ٢٠٢١، لتبلغ حوالي /٨٠ ٠٧٢/ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ٢٠٢٢. وبذلك بلغ معدّل النقد في التداول بالليرة اللبنانية إلى مجموع الودائع ٤٠,٨ بالمئة في نهاية العام ٢٠٢٢ مقارنةً بـ ٢١,٧ بالمئة في نهاية العام ٢٠٢١، الأمر الذي يُستدل منه سحب الجمهور لكميات كبيرة من الأوراق النقدية من القطاع المصرفي. وقد بلغ عدد فروع المصارف اللبنانية في الخارج ٥١ فرعاً. أما القاعدة الرأسمالية المجمّعة للمصارف التجارية فبلغت

[١] تمّ احتساب أرقام القطاع المصرفي القائمة على الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف /١٥٠٧,٥/ ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد.

حوالي ١٦,٧ مليار دولار أميركي في أيلول ٢٠٢٢، ما يمثّل تراجعاً بنسبة ٦,٢ بالمئة مقارنةً بنهاية العام ٢٠٢١. بالرغم من ذلك، تستمرّ المصارف بالامتثال للمتطلبات العالمية بما يخص المخاطر والرسملة استناداً لمعايير بازل ٣ والمعايير الدولية للإبلاغ المالي – ٩ (IFRS9)، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال ١١,٣٧ بالمئة في آذار من العام ٢٠٢٢.

في ما يخصّ **الآليات التقليدية** المتّبعة من مصرف لبنان لتنفيذ سياسته النقدية، فقد تمّ استخدام **الأدوات** التالية خلال العام ٢٠٢٢:

- *تأمين الاستقرار النسبي لمعدّلات الفائدة* بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية ضمن الهوامش المقبولة والمستقرة دون الحد من حرية الأسواق المالية والمتعاملين، ضمن القوانين والقواعد المعمول بها، وتأمين مصادر التمويل للقطاع الخاص. في موازاة ذلك، انخفضت معدلات الفائدة المدينة على الحسابات بالليرة والحسابات بالدولار بمقدار ٢٥٨ نقطة أساس و١٨٥ نقطة أساس على التوالي خلال العام ٢٠٢٢. فيما شهدت معدلات الفائدة الدائنة (الفائدة على الودائع) لدى المصارف بالليرة اللبنانية والدولار الأميركي انخفاضاً خلال العام ٢٠٢٢ بمقدار ٤٩ نقطة أساس و١٣ نقطة أساس إثر تخفيض مصرف لبنان لمعدل الفوائد. ونتيجة لذلك، تقلّص الهامش بين فائدتي التسليف بالليرة وبالدولار من ٩٥ نقطة في تشرين الثاني ٢٠٢٢ إلى ٤٠ نقطة في كانون الأول ٢٠٢٢، فيما انحسر الهامش بين فائدتي الادخار بالليرة وبالدولار من ٥٨ نقطة في تشرين الثاني ٢٠٢٢ إلى ٥٤ نقطة في كانون الأول ٢٠٢٢. إلى ذلك، لم يطرأ أي تغيير على فوائد سندات الخزينة بكافة فئاتها خلال العام ٢٠٢٢.

- السعي إلى *تعزيز الثقة بالعملة الوطنية والحد من الدولرة*. في هذا السياق، سجّلت نسبة الدولرة في الودائع (على صعيد القطاع المصرفي) انخفاضاً لتصل إلى ٧٣,٨ بالمئة في نهاية العام ٢٠٢٢ مقابل ٧٧ بالمئة في نهاية العام ٢٠٢١. في حين تراجعت نسبة الدولرة في التسليف إلى ٥٠,٦٩ بالمئة في نهاية العام ٢٠٢٢ مقابل ٥٦,٢٥ بالمئة في نهاية العام ٢٠٢١.

- *توفير نظام دفع محلّي آمنٍ ومتطوّر*. واصل مصرف لبنان خلال العام ٢٠٢٢ مهماته المتعلقة بتحديث أنظمة الدفع في لبنان وتطويرها والإشراف عليها بشكلٍ يتماشى مع أفضل المعايير والتجارب الدولية. في هذا المجال، يقوم مصرف لبنان بالإشراف على نظام التسوية الإجمالي (BDL-RTGS) ونظام الدفع بالتجزئة (BDL-Clear)، إضافة إلى إدارة حسابات زبائن مصرف لبنان، سيما حسابات القطاع العام. كذلك، استمر العمل على إطلاق نظام الدفع الحكومي بما يتلاءم مع متطلبات الإدارات والمؤسسات العامة، حيث من المتوقع أن يتم إطلاقه في النصف الأول من العام ٢٠٢٣. كما تم الانتهاء من وضع دراسة وتصوّر لتطوير المحافظ الإلكترونية ووسائل الدفع عبر أجهزة الهاتف النقال (Mobile Wallets)، وقد تم وضع التعاميم اللازمة لذلك. إلى ذلك، أقام مصرف لبنان دورات تدريبية متخصّصة للمصارف والمؤسسات المالية ولإدارات ومؤسسات القطاع العام وذلك بهدف تطوير الكوادر البشرية وتحسين عملهم بإدارة

حساباتهم وترسيخ مفهوم استخدام الأدوات والأنظمة المالية والإلكترونية. كما يقوم مصرف لبنان بمتابعة موضوع تبادل صور الشيكات إلكترونياً (Cheque Truncation) والعملات الرقمية (Digital Currencies).

- *إدارة فائض السيولة وتأمين مصادر التمويل للدولة وإدارة الدين العام*. في هذا الإطار، بلغ مجموع الاكتتابات في سندات الخزينة /٨٣٨ ١١/ مليار ليرة لبنانية خلال العام ٢٠٢٢. وقد فاقت قيمة الاستحقاقات قيمة الاكتتابات بـ /١١١ ٨/ مليار ليرة لبنانية. في موازاة ذلك، حافظت معدّلات الفائدة لشهادات الإيداع والودائع لأجل في مصرف لبنان على مستوياتها خلال العام ٢٠٢٢. كما انخفضت القيمة الإسمية لشهادات الإيداع المباعة والمصدرة بالليرة اللبنانية من /١٧٧ ٤٣/ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ٢٠٢١ إلى /١٤٣ ٤٣/ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ٢٠٢٢. أما الودائع لأجل، فقد انخفضت قيمتها من /٤٣٠ ٦٥/ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ٢٠٢١ إلى /٨٧٥ ٥٥/ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ٢٠٢٢.

هذا وقد ثابر مصرف لبنان ضمن إطار مهامه العامة على القيام بالعمليات العادية مع المصارف والمؤسسات المالية سيّما فتح حسابات ودائع، حسم سندات، منح قروض بالحساب الجاري... كما تابع مصرف لبنان عملياته مع القطاع العام، الدولة والبلديات والأشخاص المعنويين من القانون العام، لجهة تأمين الخدمات التي يطلبها القطاع العام والملحوظة في قانون النقد والتسليف.

على صعيد إدارة أصوله العقارية والمالية، شهد مصرف لبنان العمليات التالية خلال العام ٢٠٢٢:

- تحصيل /٦٧٥ ٣٣١/ دولار أميركي من توزيع أنصبة أرباح من شركة ميدكلير ش.م.ل.
- تحصيل /٩٤٩ ٥٧٥ ٥٤/ دولار أميركي من توزيع أنصبة أرباح من شركة طيران الشرق الأوسط ش.م.ل.
- تحصيل /٨٧٥ ٤٤٦/ دولار أميركي من توزيع أنصبة أرباح من الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.
- تحصيل ما يوازي /٩٧٤ ٣١٢/ دولار أميركي من بنك بيبلوس ش.م.ل. نتيجة تسديدات من ديون بنك فرعون وشيحا المغطاة بقروض ميسرة.
- ترصيد قرض بنك سرارادر ش.م.ل. البالغ /١٣٨,٥/ مليار ليرة لبنانية عند استحقاقه في ٢٠٢٢/١١/١٧.
- ترصيد قرض بنك سوسيتيه جنرال ش.م.ل. البالغ /١٧٠/ مليار ليرة لبنانية عند استحقاقه في ٢٠٢٢/٥/٢٦.
- تحقيق إيرادات مجموعها ما يوازي /٥٤٣ ٨١٦ ٢٠٥ ٢/ ليرة لبنانية من عقارات مصرف لبنان المؤجرة.

أما بالنسبة **للآليات غير التقليدية**، فقد استمرّت هذه الآليات كجزء من السياسة النقدية غير التقليدية لمصرف لبنان، في لعب دورها التحفيزي على مستوى الاقتصاد الكلي، عن طريق السعي نحو النمو والتنمية المستدامين وخلق فرص العمل.

لقد كان للحوافز التسليفية التي أطلقها مصرف لبنان من خلال القطاع المصرفي خلال السنوات الثمانية المنصرمة دورٌ رئيسي في دعم ومساندة العديد من قطاعات الاقتصاد اللبناني، بما فيها تعزيز القطاعات التقليدية من خلال القروض الإنتاجية، وتنمية رأس المال البشري وريادة الأعمال من خلال قروض التعليم والبحث والتطوير والمعرفة والابتكار، وتعزيز الطبقة الوسطى من خلال قروض الإسكان، والحفاظ على البيئة من خلال الحوافز الخضراء. أما في العام ٢٠٢٢، ونظراً للظروف الاستثنائية التي يمرّ بها الاقتصاد اللبناني، فإنه لم يتم منح أي قرض مدعوم من مصرف لبنان في العام ٢٠٢٢.

إضافةً إلى ذلك، واصل مصرف لبنان خلال العام ٢٠٢٢ متابعته لملفّات اقتصاد المعرفة اللبناني لما لهذا القطاع من أثرٍ إيجابي على النمو والتنمية الشاملة والمستدامة عن طريق البناء على إمكانات رأس المال البشري اللبناني، ودفع حدود الابتكار والإبداع لديه إلى مستوياتٍ جديدة. وفي هذا المجال، تابع مصرف لبنان تدقيق أعمال صناديق رأس المال الاستثماري (venture capital) والشركات الناشئة المُستثمر فيها من قبل المصارف، وفقاً للتعميم ٣٣١. كما تابع عمليات بيع وإعادة هيكلة عدد من مساهمات المصارف وصناديق رأس المال الاستثماري (venture capital)، وفقاً للتعميم ٣٣١. ونتيجة بيع شركات ناشئة من قبل صندوق Azure Fund (Holding) S.A.L.، تم تسديد مبلغ /٧,٥/ مليون دولار أميركي محلي يمثل ٤٢ بالمئة من أصل المبلغ المغطّى من قبل مصرف لبنان. كذلك تم استرداد /٢,٢/ مليون دولار أميركي محلي يمثل مبلغ غير مستعمل من قبل صندوق LEAP Investments 1 S.A.L. (Holding). إلا أنه كما في العام ٢٠٢١، لم يمنح مصرف لبنان أية موافقات لشركات أو صناديق جديدة خلال العام ٢٠٢٢.

القسم الثالث: الإطار التنظيمي للسياسة النقدية

شهد العام ٢٠٢٢ توقيع عقد التدقيق الجنائي بين شركة Alvarez & Marsal ("A&M") Middle East Limited ووزارة المالية اللبنانية. وفي ما عنى مصرف لبنان، فإنه حرص على تأمين جميع المعلومات المطلوبة في إطار التدقيق الجنائي بالرغم من حجمها الكبير وتشعّبها. وعمل المصرف بشكلٍ دوري مع كل من شركة "A&M" ووزارة المالية إتمام الإجراءات التقنية واللوجستية كافة التي من شأنها إنجاح عملية التدقيق، سيما لجهة تأمين أجهزة معلوماتية مستقلة، تحمّل عليها المعلومات كافة المطلوبة من قبل شركة "A&M". في هذا المجال، فإن مصرف لبنان دأب على توضيح التطورات المتعلّقة بالتدقيق الجنائي عبر إصدار بيانات حول المراحل التي تمرّ بها هذه العملية. من هنا، فإن مصرف لبنان، ومنذ مباشرة شركة "A&M" عملية التدقيق بتاريخ

٢٠٢٢/٦/٢٠، يحرص على تأمين أية معلومات إضافية مطلوبة من الشركة وعلى الإجابة على أية أسئلة عند ورودها.

في **الإطار التنظيمي** للسياسة النقدية، أصدر مصرف لبنان خلال العام ٢٠٢٢ مجموعة من القرارات الأساسية والوسيطة بهدف تنظيم القطاعين المصرفي والمالي تماشياً مع المستجدات والظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد والحاجات والمعايير المحلية والدولية.

أولاً: الأموال الخاصة والملاءة والسيولة الخارجية

- فرض مصرف لبنان على المصارف عدم توزيع أنصبة أرباح على حقوق حملة الأسهم العادية عن السنة المالية ٢٠٢١.[٢] وسمح لها، استثنائياً عند احتساب نسب الملاءة، أن تضيف إلى الأموال الخاصة الأساسية - فئة حقوق حملة الأسهم العادية جزءاً من قيمة الخسائر الناتجة عن عمليات شراء الدولار الأميركي من مصرف لبنان لقاء أوراق نقدية (Banknotes) بالليرة اللبنانية بغية تخفيض مراكز القطع قبل تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٧، وذلك وفقاً لما يلي:[٣]
  - في العام ٢٠٢٢: بنسبة ٦٦ بالمئة من قيمتها بحد أقصى.
  - في العام ٢٠٢٣: بنسبة ٣٣ بالمئة من قيمتها بحد أقصى.

- وقام مصرف لبنان برفع نسب الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة نظامياً على محافظ التوظيفات السيادية إلى ٧٥ بالمئة لتكوين المؤونات في بيان الربح أو الخسارة (Profit or Loss Statement) على هذه المحافظ، وذلك تدريجياً على فترة تنتهي بتاريخ ٢٠٢٦/١٢/٣١. أما في ما خصّ المصارف التي تم منحها مهلة ١٠ سنوات لتكوين هذه المؤونات، فيقتضي أن تقوم بتكوينها على فترة تنتهي بتاريخ ٢٠٢٩/١٢/٣١.[٤]

ثانياً: المشاركة بأعمال الوساطة في بورصة بيروت

أجاز مصرف لبنان للمصارف العاملة في لبنان المشاركة بأعمال الوساطة في ردهة بورصة بيروت وتأدية شتى خدمات الوساطة المالية المسموح بها في قانون ونظام البورصة المذكورة، وذلك بعد موافقة مصرف لبنان على أن تعفى المصارف المتخصصة الخاضعة لأحكام المرسوم الاشتراعي رقم ٥٠ تاريخ ١٩٨٣/٧/١٥ من هذه الموافقة.[٥]

ثالثاً: عقارات المصارف

[٢] القرار الوسيط رقم ١٣٤١٦ تاريخ ٢٠٢٢/٣/٣ (التعميم الوسيط رقم ٦١٦).
[٣] القرار الوسيط رقم ١٣٥٠٢ تاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٤ (التعميم الوسيط رقم ٦٤٩).
[٤] القرار الوسيط رقم ١٣٥٠٢ تاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٤ (التعميم الوسيط رقم ٦٤٩).
[٥] القرار الوسيط رقم ١٣٤٠٨ تاريخ ٢٠٢٢/٢/٤ (التعميم الوسيط رقم ٦١٣).

- سمح مصرف لبنان للمصارف تضمين محاسبتها الخاصة نتائج أي ربح تحسين يمكن أن يتأتى عن عملية إعادة تخمين العقارات المملوكة من الشركات العقارية.[٦]

- فرض مصرف لبنان على المصارف بيع العقارات أو المساهمات أو حصص الشراكة المتملّكة، عملا بأحكام المادة ١٥٣ والمادة ١٥٤ من قانون النقد والتسليف، بالدولار الأميركي من الأموال الجديدة (Fresh Dollar) أو ما يعادله بالليرة اللبنانية على أساس سعرالصرف المعلن بشكل يومي لليرة اللبنانية تجاه الدولار الأميركي لعمليات التداول المنفّذة على المنصة الإلكترونية لعمليات الصرافة "Sayrafa" في اليوم السابق لتاريخ البيع.[٧]

رابعاً: مركزية المخاطر

فرض مصرف لبنان على المصارف والمؤسسات المالية التصريح للمصلحة المركزية للمخاطر المصرفية عن الاعتمادات الممنوحة مهما بلغت قيمتها اعتباراً من وضعية تشرين الأول ٢٠٢٢.[٨]

خامساً: أنظمة الدفع

تم حصرالتسوية من خلال نظام التسوية الإلكتروني العائد لبطاقات الإيفاء أو الدفع أو الائتمان المصدرة في السوق اللبنانية بحسابات "المشتركين" نتيجة استعمال "البطاقات" بالليرة اللبنانية، محلياً، على أجهزة نقاط البيع (POS). أما العمليات المنفذة على هذه الأجهزة بالدولار الأميركي فيتم تسويتها، حصراً، عبر شركتي "Visa" و"Mastercard" في الحسابات ذات الصلة المفتوحة في الخارج.[٩]

سادساً: مكافحة تبييض الأموال ومكافحة الفساد

- قام مصرف لبنان بتحديث نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المطبّق على كل من المصارف والمؤسسات المالية والمؤسسات غير المصرفية التي تقوم بعمليات التحاويل النقدية بالوسائل الإلكترونية وشركات الإيجار التمويلي والمؤسسات التي تصدر وتروج بطاقات الإيفاء أو الإئتمان العاملة في لبنان ومؤسسات الصرافة ومؤسسات الوساطة المالية وكونتوارات التسليف وهيئات الاستثمار الجماعي بحيث يتوافق مع توصيات "مجموعة العمل المالي" ((The Financial Action Task Force (FATF)).[١٠]

---

[٦] القرار الوسيط رقم ١٣٤٣٧ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٧ (التعميم الوسيط رقم ٦٢٣).
[٧] القرار الوسيط رقم ١٣٤٦٥ تاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٧ (التعميم الوسيط رقم ٦٣٧).
[٨] القرار الوسيط رقم ١٣٥٠٤ تاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٥ (التعميم الوسيط رقم ٦٥١).
[٩] القرار الوسيط رقم ١٣٤٥٧ تاريخ ٢٠٢٢/٧/١٩ (التعميم الوسيط رقم ٦٢٩).
[١٠] القرار الوسيط رقم ١٣٤٤٠ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧ (التعميم الوسيط رقم ٦٢٥).
القرار الوسيط رقم ١٣٤٥٨ تاريخ ٢٠٢٢/٧/١٩ (التعميم الوسيط رقم ٦٣٠).
القرار الوسيط رقم ١٣٤٥٩ تاريخ ٢٠٢٢/٧/١٩ (التعميم الوسيط رقم ٦٣١).
القرار الوسيط رقم ١٣٤٦٠ تاريخ ٢٠٢٢/٧/١٩ (التعميم الوسيط رقم ٦٣٢).
القرار الوسيط رقم ١٣٤٦١ تاريخ ٢٠٢٢/٧/١٩ (التعميم الوسيط رقم ٦٣٣).

- فرض مصرف لبنان على المصارف بالنسبة لحسابات توطين الراتب التي تشهد حركة غير متأتية من الوظيفة (ايداعات او تحويلات من استثمارات عقارية او تجارية او من مصادر اخرى خارج نطاق الايرادات الوظيفية) القيام بتطبيق إجراءات العناية الواجبة المعزّزة على حسابات "الموظف العمومي" وموظفي وزارة المالية وموظفي الجمارك والدوائر العقارية وموظفي إدارة السير ورئيس وأعضاء وموظفي ومستخدمي اللجان الإدارية والهيئات المستقلة والناظمة، المنشأة بقوانين، من جميع الرتب والفئات إذا كان يترتب عليهم نتائج مالية.[١١]

سابعاً: التسديد المسبق للقروض المدعومة من مصرف لبنان

سمح مصرف لبنان بالتسديد المسبق للقروض السكنية كافة وللقروض التي تمنح لمتابعة الدراسة في مؤسسات التعليم العالي وللقروض البيئية التي لا تتجاوز قيمة كل منها ثلاثين مليون ليرة لبنانية، بعملة القرض دون أخذ موافقة مصرف لبنان، وأعفى العملاء من الغرامات الناتجة عن التسديد المسبق لقروضهم السكنية قبل مرور سبع سنوات على وضعها موضع التنفيذ.[١٢]

ثامناً: دعم المشتقات النفطية والقمح والأدوية والمستلزمات الطبية

- ألغى مصرف لبنان الفقرة المتعلقة بتأمين العملات الأجنبية لاستيراد المشتقات النفطية، إلا أنه استمر بتأمين العملات الأجنبية بقيمة الفواتير المخصّصة، حصراً، لاستيراد القمح وبالنسبة التي تحددها وزارة الصحة من قيمة الفواتير المخصّصة، حصراً، لاستيراد الأدوية والمستلزمات الطبيّة وحليب الرضع لغاية عمر السنة والمواد الطبية التي تدخل في صناعة الأدوية، على أن يقوم كل من:
  - العميل بتسديد النسبة المطلوب تغطيتها إلى المصرف المعني نقداً بالليرة اللبنانية على أساس سعر الصرف المحدد لتعاملات مصرف لبنان مع المصارف (١٥,٧,٥ ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد).
  - المصرف المعني إيداع هذه المبالغ، أوراقاً نقدية (Banknotes)، في مصرف لبنان بغية تأمين العملات الأجنبية اللازمة لعملية الاستيراد.[١٣]

- طلب مصرف لبنان، استثنائياً، من المصارف أخذ موافقته المسبقة على فتح الاعتمادات أو دفع الفواتير المخصّصة لاستيراد المشتقات النفطية (بنزين، مازوت، غاز) على أن يتم، لاحقاً، تزويد

القرار الوسيط رقم ١٣٤٦٢ تاريخ ٢٠٢٢/٧/١٩ (التعميم الوسيط رقم ٦٣٤).
[١١] القرار الأساسي رقم ١٣٤٣٩ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧ (التعميم الأساسي رقم ١٦٣).
[١٢] القرار الوسيط رقم ١٣٤٦٦ تاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٧ (التعميم الوسيط رقم ٦٣٨).
القرار الوسيط رقم ١٣٤٨٧ تاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٢ (التعميم الوسيط رقم ٦٤٦).
[١٣] القرار الوسيط رقم ١٣٤٨٣ تاريخ ٢٠٢٢/١٠/٧ (التعميم الوسيط رقم ٦٤٣).

مديرية القطع والعمليات الخارجية لدى مصرف لبنان بالفاتورة النهائية ووثيقة الشحن ومحضر التفريغ.[١٤]

تاسعاً: عمليات إلكترونية

- طلب مصرف لبنان من المؤسسات غير المصرفية التي تقوم بعمليات التحاويل تخصيص مبلغ خمسماية مليون ليرة لبنانية من رأسمالها لكل من مواقع/نقاط خدمة التحاويل العاملة داخل الفروع أو عبر الوكلاء الثانويين أو عبر اي فرع/وكيل ثانوي لأي مؤسسة متعاقد معها. وسمح لهذه المؤسسات القيام بعمليات الصرافة بهدف شراء العملات الأجنبية المحوّلة من الخارج إلى زبائنها الراغبين بصرفها، وذلك بهدف بيعها بالكامل وحصراً إلى مصرف لبنان شرط الاستحصال على ترخيص من مصرف لبنان، على أن لا يقل الحجم السنوي لعملياتها الخـارجية الواردة عن /٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠/ دولار أميركي، خلال السنة التي تسبق تاريخ تقديم طلبها إلى مصرف لبنان.[١٥]

- تم رفع الرأسمال الأدنى للمؤسسات اللبنانية غير المصرفية التي تقوم بعمليات التحاويل النقدية داخل لبنان بالوسائل الإلكترونية إلى خمسة مليارات ليرة لبنانية وللمؤسسات اللبنانية غير المصرفية التي تقوم بعمليات التحاويل النقدية الخارجية بالوسائل الإلكترونية إلى عشرة مليارات ليرة لبنانية، ورفع مخصّصات فروع المؤسسات الأجنبية في لبنان التي تتعاطى عمليات التحاويل النقدية الخارجية بالوسائل الإلكترونية إلى عشرة مليارات ليرة لبنانية. ومنحت هذه المؤسسات مهلة حدها الأقصى ٢٠٢٢/٧/٣١ لتقديم طلبات زيادة الرأسمال وإيداع هذه الزيادة لدى مصرف لبنان، على أن يتم استكمال إجراءاتها بمهلة أقصاها ٢٠٢٢/٩/٣٠.[١٦]

عاشراً: قيود على المصارف

- فرض مصرف لبنان على المصارف عدم رفض الشيكات التي يودعها العملاء في حساباتهم الجارية لديها إلا إذا أدى ذلك إلى:

- عدم مراعاة أحكام القانون رقم ٤٤ تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٤ (المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب).
- عدم مراعاة النصوص التنظيمية الصادرة عن مصرف لبنان سيما أحكام القرار الأساسي رقم ٧٨١٨ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٨ (المتعلق بنظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب) وأحكام القرار الأساسي رقم ٦٩٣٩ تاريخ ١٩٩٨/٣/٢٥ المتعلقة بنسب الملاءة.[١٧]

[١٤] القرار الوسيط رقم ١٣٤٨٤ تاريخ ٢٠٢٢/١٠/٧ (التعميم الوسيط رقم ٦٤٤).
[١٥] القرار الوسيط رقم ١٣٤١٠ تاريخ ٢٠٢٢/٢/٢١ (التعميم الوسيط رقم ٦١٤).
[١٦] القرار الوسيط رقم ١٣٤٣٥ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٧ (تعميم وسيط رقم ٦٢٢).
[١٧] القرار الوسيط رقم ١٣٤٠٥ تاريخ ٢٠٢٢/١/٢٥ (التعميم الوسيط رقم ٦١١).

- فرض مصرف لبنان على المصارف كافة تأمين السيولة اللازمة لسحب موظفي القطاع العام كامل رواتبهم الشهرية وملحقاتها والمساعدات الاجتماعية والمستحقات من صناديق التعاضد العائدة لهم وعدم وضع قيود عليها سواء لناحية تحديد سقوف للسحوبات النقدية منها أو تقسيطها على دفعات أو فرض عمولات أو نفقات من أي نوع كانت وعدم التذرع بالسقوف المحددة للسحوبات النقدية من حساباتها لدى مصرف لبنان.[١٨]

أحد عشر: تعديل الليبور (LIBOR)

- بعد أن قرّرت هيئة السلوك المالي في المملكة المتّحدة التي تتولّى مهام تنظيم مؤشر الليبور في ٥ آذار ٢٠٢١ أنها ستتوقّف عن إصدار معدّلات الليبور وفقاً لما يلي:
- ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ فيما يتعلّق بالجنيه الاسترليني، واليورو، والفرنك السويسري، والين الياباني، وفيما يتعلّق بالدولار الأميركي على فترة سداد أسبوع واحد وعلى فترة سداد شهرين،
- ٣٠ حزيران ٢٠٢٣ فيما يتعلّق بالدولار الأميركي، كلّ معدّلات معيار الليبور لليلة واحدة Overnight، لشهرٍ واحد، ولـثلاثة أشهر، ولـستة أشهر، ول١٢ شهراً،

طلب مصرف لبنان من المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي الأخرى عدم إبرام أي عقد مرتبط بمعدلات الليبور وإجراء مسح شامل للعقود والمنتجات وتحليل تعرّضها لأسعار الليبور المرجعية وتعديلها. وبالتالي أصدر تعاميم[١٩] لتعديل عقود القروض التي تستفيد من دعم الدولة للفوائد المدينة ومن حوافز مصرف لبنان القائمة لجهة استبدال:

- معدل الليبور لثلاثة أشهر بمعدل Term SOFR لثلاثة أشهر زائد قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والأدوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment)،
- معدل الليبور لسنة بمعدل Term SOFR لستة أشهر زائد قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والأدوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment).

- أبلغ مصرف لبنان أشخاص القطاع العام كافة (الوزارات، الإدارات العامة، المؤسسات العامة ومنها المستشفيات الحكومية ومؤسسة كهرباء لبنان، الهيئات الإدارية المستقلة، المجالس ومنها مجلس الإنماء والإعمار، الصناديق، البلديات واتحاداتها...) بتوقّف العمل بمعدّلات الليبور وفقاً للتواريخ المُشار إليها آنفاً، وطلب عدم إبرام أي عقد مرتبط بمعدلات الليبور، وشدّد على ضرورة إجراء مسح شامل للعقود القائمة خاصة عقود القروض التي تتضمن أسعار فائدة مبنيّة على الليبور وتعديلها لاستبدال معدلات الليبور قبل تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٢٣. وأبلغ أنه على استعداد لتقديم المشورة والتعاون مع أشخاص القطاع العام كافة بغية إجراء عملية التحوّل من الليبور في

[١٨] القرار الأساسي رقم ١٣٤٢٣ تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٨ (التعميم الأساسي رقم ١٦٢).
[١٩] القرار الوسيط رقم ١٣٤٧٥ تاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٣ (التعميم الوسيط رقم ٦٤٠).
القرار الوسيط رقم ١٣٤٨٢ تاريخ ٢٠٢٢/١٠/٤ (التعميم الوسيط رقم ٦٤٢).

العقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والبروتوكولات والقوانين التي تربطهم سواء بفرقاء محليين أم خارجيين بهدف تعديل العقود القائمة بشكل عادل ومنصف وعلمي.

إثنا عشر: المؤسسات المالية

تم تعديل شروط تأسيس وممارسة عمل المؤسسات المالية، بحيث أصبح ينص على شطب المؤسسة المالية عن لائحة مصرف لبنان إذا انقطعت عن ممارسة أعمالها لفترة ستة أشهر متتالية، وتعتبر الرخصة الممنوحة لها لاغية.[٢٠]

ثلاثة عشر: مؤسسات الصرافة

حدّد مصرف لبنان الرأسمال الأدنى بعشرة مليارات ليرة لمؤسسات الصرافة من الفئة (أ) وبخمسة مليارات ليرة لبنانية للفئة (ب) وبخمسين مليار ليرة لبنانية لمؤسسات الصرافة التي تقوم بشحن الأوراق النقدية و/أو "المعادن الثمينة". وتُمنح مؤسسات الصرافة المنشأة قبل صدور هذا القرار مهلة حدّها الاقصى سنة من تاريخ صدوره لتسوية أوضاعها ولاستكمال إجراءات زيادة الرأسمال، وذلك تحت طائلة شطب اسمها من لائحة مؤسسات الصرافة واعتبار الترخيص الممنوح لها ملغى حكماً.[٢١]

إجراءات استثنائية

- تمّ تمديد العمل لغاية ٢٠٢٣/٦/٣٠ بالأحكام التالية:[٢٢]

- "المادة السادسة مكرّر" من القرار الأساسي ٦٨٥٦ تاريخ ١٩٩٧/١٢/١٩ (تعميم أساسي رقم ٣٦) المتعلّقة بتسديد أصل وفائدة سندات الدين كافة المصدرة من المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان والقيم المنقولة التي تمثّل قروض الدعم، المودعة لدى وديع (Custodian) في لبنان، في حسابات أصحاب الحق المفتوحة لدى المصارف العاملة في لبنان. وبتطبيق ذات الإجراءات الاستثنائية المطبّقة من قبل شركة "ميدكلير ش.م.ل." على تحويل سندات الدين والقيم المنقولة كافة المشار إليها في هذه المادة إلى الخارج.
- "المادة عشرون" من النظام المرفق بالقرار الأساسي رقم ٧٢٢٤ تاريخ ١٩٩٩/٢/١١ (تعميم أساسي رقم ٦١) المتعلّقة بتسديد أصل وفائدة شهادات الإيداع والشهادات المصرفية كافة، المصدرة من المصارف العاملة في لبنان والمودعة لدى وديع (Custodian) في لبنان، في حسابات أصحاب الحق المفتوحة لدى المصارف العاملة في لبنان. وبتطبيق ذات الإجراءات الاستثنائية المطبّقة من قبل شركة "ميدكلير ش.م.ل." على تحويل شهادات الإيداع والشهادات المصرفية كافة المشار إليها في هذه المادة إلى الخارج.

[٢٠] القرار الوسيط رقم ١٣٤٢٤ تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٩ (تعميم وسيط رقم ٦١٧).
[٢١] القرار الوسيط رقم ١٣٤٣٣ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٧ (تعميم وسيط رقم ٦٢٠).
[٢٢] القرار الوسيط رقم ١٣٤٤٩ تاريخ ٢٠٢٢/٦/٢١ (تعميم وسيط رقم ٦٢٨).
القرار الوسيط رقم ١٣٥١١ تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٨ (تعميم وسيط رقم ٦٥٥).

- "المادة الرابعة" من القرار الأساسي رقم ١٣١٠٠ تاريخ ٢٠١٩/٩/٣ (تعميم أساسي رقم ١٤٧) المتعلّقة بتخفيض معدل الفوائد الدائنة على الودائع لدى المصارف.

- تمّ تعديل وتمديد العمل لغاية ٢٠٢٣/٤/٣٠ بالأحكام التالية:[٢٣]

- "المادة الرابعة مكرّر" من القرار الأساسي رقم ٥٢٥٨ تاريخ ١٩٩٣/٩/١٧ (تعميم أساسي رقم ١٤) بحيث تم تخفيض الفوائد على الودائع لأجل بالدولار الأميركي المودعة لدى مصرف لبنان من المصارف العاملة في لبنان بنسبة ٥٠ بالمئة، ويُدفع، استثنائياً، نصفها بالدولار الأميركي والباقي بالليرة اللبنانية.
- المادة السادسة مكرّر "من القرار الأساسي رقم ٧٥٣٤ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٢ (تعميم أساسي رقم ٦٧) بحيث تم تخفيض فوائد شهادات الإيداع بالدولار الأميركي المصدرة من مصرف لبنان التي تملكها المصارف العاملة في لبنان بنسبة ٥٠ بالمئة، ويُدفع، استثنائياً، نصفها بالدولار الأميركي والباقي بالليرة اللبنانية.

- تم إلغاء موجب بيع مصرف لبنان العملات الأجنبية الناتجة عن تسديد المستحقات العائدة للعملاء بالعملات الأجنبية بما يوازي قيمتها بالليرة اللبنانية عملاً بأحكام التعميم الأساسي رقم ١٥١، على أن يتم إبلاغ لجنة الرقابة على المصارف، شهرياً، بقيمة العملات الأجنبية الناتجة عن هذه العمليات.[٢٤] كما تمّ تعديل سعر الصرف المعتمد لهذه العمليات بحيث أصبح /١٥ ٠٠٠/ ليرة لبنانية بدلاً من /٨ ٠٠٠/ ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد، وتمّ تمديد العمل بأحكامه لغاية ٢٠٢٣/٦/٣٠.[٢٥]

- أصدر مصرف لبنان تعاميم وسيطة، خلال العام ٢٠٢٢، مدّد فيها العمل بأحكام القرار الأساسي رقم ١٣٣٨٤ تاريخ ٢٠٢١/١٢/١٦ المرفق بالتعميم الأساسي رقم ١٦١ الذي فرض على المصارف تسديد المبالغ التي تعود لهم بالليرة اللبنانية، أوراقاً نقدية (Banknotes)، بالدولار الأميركي لعملائها على أساس سعر الصرف المعلن بشكل يومي لليرة اللبنانية تجاه الدولار الأميركي لعمليات التداول المنفّذة على المنصة الإلكترونية لعمليات الصرافة "Sayrafa" في اليوم السابق.

- طلب مصرف لبنان من المصارف أن تكوّن الحسابات الخارجية الحرّة من أي التزامات لدى المراسلين في الخارج والتي لا تقل، في أي وقت، عن ٣ بالمئة المفروضة بموجب التعميم الأساسي رقم ١٥٤ (إجراءات استثنائية لإعادة تفعيل عمل المصارف العاملة في لبنان) وذلك من مجموع الودائع بالعملات الأجنبية لديه كما هي في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بدلاً من ٢٠٢٠/٧/٣١.[٢٦]

---

[٢٣] القرار الوسيط رقم ١٣٤٤٩ تاريخ ٢٠٢٢/٦/٢١ (تعميم وسيط رقم ٦٢٨).
القرار الوسيط رقم ١٣٤٩٥ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١ (تعميم وسيط رقم ٦٤٨).
[٢٤] القرار الوسيط رقم ١٣٤٦٤ تاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٧ (التعميم الوسيط رقم ٦٣٦).
[٢٥] القرار الوسيط رقم ١٣٤٤٨ تاريخ ٢٠٢٢/٦/٢١ (تعميم وسيط رقم ٦٢٧).
[٢٦] القرار الوسيط رقم ١٣٤٨٥ تاريخ ٢٠٢٢/١٠/٧ (التعميم الوسيط رقم ٦٤٥).

- أصدر مصرف لبنان قراراً وسيطاً مدّد بموجبه العمل بأحكام القرار الأساسي رقم ١٣٣٣٥ تاريخ ٢٠٢١/٦/٨ المتعلّق بإجراءات استثنائية لتسديد تدريجي لودائع بالعملات الأجنبية (التعميم الأساسي رقم ١٥٨) بحيث تطبّق شروطه ابتداءً من ٢٠٢٢/٧/١ كما تمّ تعديلها بموجب القرار الوسيط ولمدة سنة قابلة للتعديل أو للتجديد، ويبقى سارياً لغاية تحرير جميع الأموال التي يمكن تحويلها إلى "الحساب الخاص المتفرّع".

كما سمح بموجب القرار ذاته لـ"صاحب الحساب":

- أن يستفيد من أحكام القرار الأساسي رقم ١٣٣٣٥ المنوّه عنه وذلك عن حساباته لأجل المفتوحة قبل تاريخ ٢٠١٩/١٠/٣١، عند انتهاء آجالها، وعن الضمانات النقدية (Cash Collateral)، المقدمة منه قبل تاريخ ٢٠١٩/١٠/٣١، عند تحريرها.
- السحب من الجزء الذي يسدّد بالليرة اللبنانية بواسطة البطاقات المصرفية من المبلغ المحوّل إلى "الحساب الخاص المتفرّع" وذلك بموجب الشكات و/أو التحاويل لتسديد مستحقات مترتّبة على "صاحب الحساب" (الضرائب والرسوم والقروض الممنوحة له بالليرة اللبنانية وفواتير الكهرباء والماء والهاتف الثابت والجوال...).[٢٧]

- فرض مصرف لبنان على المصارف كافة التصريح للجنة الرقابة على المصارف عن كلفة المصاريف التشغيلية الشهرية المُلزَمة بدفعها من "أموال جديدة" والتي تم أو سيتم دفعها اعتباراً من ٢٠٢٢/١/١ ومصادر تمويل هذه النفقات وكيفية تأمين التمويل اللازم لتغطية هذه النفقات.[٢٨]

[٢٧] القرار الوسيط رقم ١٣٤٤٧ تاريخ ٢٠٢٢/٦/٢١ (التعميم الوسيط رقم ٦٢٦).
[٢٨] القرار الأساسي رقم ١٣٤٨٦ تاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٢ (تعميم اساسي رقم ١٦٤).

القسم الرابع: إصدار النقد

في ما خص إصدار النقد، كانت وضعية الأوراق النقدية والنقود المعدنية من تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١ إلى تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١ كالتالي:

حركة ووضعية الأوراق النقدية والنقود المعدنية
للعام ٢٠٢٢

النقد المتداول ل.ل. في ٢٠٢٢/١٢/٣١	
إجمالي أوراق ونقود	٨٠ ٠٧٢ ٨١٩ ٦٤٥ ٠٠٠

الأوراق النقدية المتلفة خلال العام	
عدد الأوراق	١١ ٧٤٥ ٠٤١
القيمة ل.ل.	٣٠١ ٥٨٤ ٢٥٢ ٠٠٠
عدد العمليات	٢٥٩

إرساليات إلى الصناديق		أوراق نقدية	نقود معدنية
عدد الأوراق/القطع		٤٥٠ ٣٦٠ ٠٠٠	٠
القيمة ل.ل.		٤٥ ٦٥٤ ٥٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٠
عدد العمليات	مركز	٨٠	٠
	فروع	١٤٠	٠

إرساليات من الصناديق		أوراق نقدية	نقود معدنية
عدد الأوراق/القطع		٩ ٨٥٤ ١٠٠	٠
القيمة ل.ل.		٩ ٠٠٨ ٥٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٠
عدد العمليات	مركز	٢٥٠	٠
	فروع	١٥	٠

القسم الخامس: قائمة المركز المالي

قائمة المركز المالي كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١

(القيم بملايين الليرات اللبنانية)

الموجودات	التغيّر	٢٠٢٢	٢٠٢١
ذهب	▲	٢٥ ١٠١ ٩٨٤	٢٥ ٠١٩ ١٢٤
مجموع الموجودات بالعملات الأجنبية	▼	٢٢ ٨٨٩ ٩٢٧	٢٦ ٨٧٥ ٨١٧
الحسابات مع المصارف	▼	١١ ٠٦٣ ٠٨٧	١٥ ٩٦٤ ٣٩٢
الحسابات مع باقي القطاع المالي	◄►	٠	٠
الحسابات مع هيئات ومؤسسات دولية	▼	٤٥٤ ٦٩١	١ ٢٠٦ ٣٩٩
أوراق وموجودات مالية	▲	١١ ٣٧٢ ١٤٩	٩ ٧٠٥ ٠٢٦
مجموع المحفظة المالية	▼	٦٠ ٦٣٤ ٣١٧	٦٢ ٢١٩ ٩٥١
محفظة أوراق مالية	▼	١ ١٦٠ ١١٧	١ ٢٥٢ ٥٣٩
سندات خزينة لبنانية	▼	٥٩ ٤٧٤ ٢٠٠	٦٠ ٩٦٧ ٤١٣
مجموع التسليفات	▼	١٨ ٣٢٩ ٩٩٠	٢١ ٠٦٨ ٢٠٦
التسليفات للقطاع العام	◄►	٠	٠
التسليفات للقطاع المالي	▼	١٧ ٩٨٨ ٣٨٨	٢٠ ٦٧٢ ٦٠١
التسليفات للقطاع الخاص	▼	٣٤١ ٦٠٢	٣٩٥ ٦٠٥
مجموع الذمم والحسابات الانتقالية	▲	١٥٨ ٤٩٤ ٥٠٧	١١٠ ٣٣١ ١٦٩
مدينون مختلفون	▲	٧ ٢٣٣ ٨٩٣	٣ ٤٨٤ ٢٤٣
قيم برسم القبض	▲	٣ ٢٤٢ ٤٢٧	١٨٥ ٥٠٢
حسابات الارتباط والتسوية	▲	١٢٩ ٩٣٧ ٥٤٧	٨٨ ٥٨٠ ٧٨٥
موجودات ناتجة عن عمليات مقايضة على أدوات مالية	◄►	١٨ ٠٨٠ ٦٤٠	١٨ ٠٨٠ ٦٤٠
مجموع الموجودات المادية	▲	٥٢٥ ٩١٢	٤٩٦ ٤١٠
الموجودات المخزونة	▲	٩٤ ٦١١	٥٨ ٧٨١
الموجودات الثابتة المادية ممتلكة استيفاء لدين	▲	٢٨٧ ٧٣٢	٢٨٤ ٦٧٨
الموجودات الثابتة المادية لاستعمال المصرف	▼	١٤٣ ٥٦٩	١٥٢ ٩٥٠
مجموع الموجودات	▲	٢٨٥ ٩٧٦ ٦٣٨	٢٤٦ ٠١٠ ٦٧٨

أ- الفرق في المجاميع يعود الى التدوير لملايين الليرات اللبنانية.

ب- تم تقييم العملات الأجنبية على أساس سعر الإقفال في نهاية العام.

قائمة المركز المالي كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ (تابع)
(القيم بملايين الليرات اللبنانية)

المطلوبات والأموال الخاصة	التغيّر	٢٠٢٢	٢٠٢١
النقد في التداول	▲	٨٠ ١٧١ ٣٤٩	٤٥ ٧٦١ ٣١٠
مجموع الودائع	▲	١٧٨ ٠٣٥ ٧٤٩	١٧٤ ٤٨٧ ٢٠٧
ودائع المصارف	▼	١٤٥ ٣٧٥ ٥٢٧	١٤٧ ٣٩٨ ١٤٤
ودائع باقي القطاع المالي	▼	١٢ ٩٣٣ ٠٣١	١٥ ٣٠٩ ١٨٣
ودائع الهيئات والمؤسسات الدولية	▼	١٦ ٥٦٨	٢٢ ٦٦٥
ودائع حكومات	◄►	٠	٠
ودائع القطاع العام	▲	١٩ ٣٤١ ٤١٥	١١ ٦٩١ ٥٧٨
ودائع القطاع الخاص	▲	٣٦٩ ٢٠٧	٦٥ ٦٣٧
مجموع الذمم والحسابات الانتقالية	▲	٢ ٧٥٨ ٠١٣	٢ ٣٢٣ ٦٦٤
قيم برسم الدفع	▲	٢ ٢١٢ ٣٦٣	١ ٧٦٤ ٤٠٤
دائنون مختلفون	▼	٢٥١ ٧٦٢	٣٣٤ ١١٧
حسابات الارتباط والتسوية	▲	٢٩٣ ٨٨٨	٢٢٥ ١٤٣
قروض من الخارج	▼	١٨٠ ٩١٥	١٩٣ ٣٩٤
المؤونات لمواجهة أخطار وأعباء	▲	٤ ٥٠٥ ٩٣٣	٤ ٠٨٢ ٩٧٨
فروقات تقييم مادة ١١٥من ق.ن.ت.	▲	١٩ ١٣١ ٠٥٣	١٧ ٨٧١ ٨٠٧
مجموع المطلوبات	▲	٢٨٤ ٧٨٣ ٠١٢	٢٤٤ ٧٢٠ ٣٦٠
مجموع الأموال الخاصة	▼	١ ١٩٣ ٦٢٦	١ ٢٩٠ ٣١٨
فروقات إعادة تقييم الموجودات الثابتة المالية	▼	٥٦٩ ٧١١	٦٦٢ ١٣٣
الاحتياطيات	▼	٤٧٣ ١٥١	٤٧٧ ٤٢٠
الهبات المخصصة	◄►	١٥٠ ٧٥٠	١٥٠ ٧٥٠
الرأسمال	◄►	١٥	١٥
النتائج (أرباح)	◄►	٠	٠
مجموع المطلوبات والأموال الخاصة	▲	٢٨٥ ٩٧٦ ٦٣٨	٢٤٦ ٠١٠ ٦٧٨

أ- الفرق في المجاميع يعود الى التدوير لملايين الليرات اللبنانية.
ب- تم تقييم العملات الأجنبية على أساس سعر الإقفال في نهاية العام.

مصَرفُ لبنَانَ
BANQUE DU LIBAN

مصـــــرف لبنـــــان

مديرية الشؤون الخارجية

ص.ب. :٤٤٥٥-١١ بيروت- لبنان

هاتف : ٠٠٩٦١١ ٣٤٣٢٤٩

بريد الكتروني : bdlext@bdl.gov.lb